الصباح الدولية
AL-SABAH
No. 4653 | الإثنين | 5 صفر 1445 هـ | 21 أغسطس 2023 م | السنة السادسة عشرة
www.alsabahpress.com Alsabah Media

نتنياهو يتوعد بملاحقة منفذ هجوم حوارة والاحتلال يستهدف مستوطنين بالخطأ

«وكالات» : اقتحمت قوات الاحتلال الإسرائيلي مدنًا وبلدات بالضفة الغربية على خلفية البحث عن منفذ هجوم حُوّارة، مخلفًا عددًا من الجرحى، كما استهدفت مستوطنين بالخطأ ظنًا منها أنهم فلسطينيون، بينما توعّد رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو، بملاحقة ومحاسبة منفذ الهجوم.

من جهته، دعا وزير المالية الإسرائيلي بتسلئيل سموتريتش الجيش إلى تنفيذ عملية عسكرية جديدة في الضفة الغربية، لاستعادة ما سماه الردع والأمن، تزامنًا مع بحث قوات الاحتلال عن منفذي عملية حوارة التي أودت بحياة إسرائيليين اثنين.

وأضاف سموتريتش -في تغريدة له على منصة «إكس» (تويتر سابقًا)- أن ذلك يجب أن يكون في الوقت الذي يستمر فيه العمل على تعزيز البنية التحتية والاستيطان في المنطقة.

وجاءت هذه التصريحات عقب إطلاق مسلحين فلسطينيين النار، مساء السبت، على حاجز الزعيم التابع لجيش الاحتلال الإسرائيلي قرب القدس المحتلة.

كما قُتل إسرائيليان بإطلاق نار في حوارة قرب نابلس شمال الضفة الغربية، ودفعت قوات الاحتلال بتعزيزات عسكرية إلى قرى وبلدات جنوب نابلس بحثا عن منفذ العملية.

واقتحمت قوات الاحتلال -فجر أمس الأحد- مدنًا وبلدات عدة في الضفة الغربية، وأصيب أكثر من 20 فلسطينيًا بحالات اختناق بالغاز المسيل للدموع في قرية بيتا جنوب نابلس، أثناء عمليات تمشيط في القرية للبحث عن منفذ عملية حوارة.

وقال نتنياهو في مستهل الجلسة الأسبوعية للحكومة، إن قوات الأمن الإسرائيلية تعمل على القبض على مرتكب هجوم حوارة ومحاسبته، وأنها تبذل قصارى جهدها للوصول إليه.

وكانت القناة 11 الإسرائيلية قد عرضت تسجيلًا مصورًا من «كاميرا» مثبتة في محطة لغسل السيارات في حوارة (جنوبي نابلس)، يظهر مقتل الإسرائيليين في إطلاق نار، وقالت القناة إن التسجيل يوثق العملية.

وأعلن الجيش الإسرائيلي أن مستوطنًا أصيب بنيران قوة من الجيش قرب قرية اللبّن الشرقية، بين نابلس ورَام الله فجر أمس الأحد، للاشتباه بأنه فلسطيني، وذلك بعد استهداف مجموعة من المستوطنين ظنّت قوات الاحتلال أنهم فلسطينيون.

في السياق ذاته، اقتحمت قوات الاحتلال مدينة ومخيم طولكرم بالضفة الغربية، وتخلّل ذلك مواجهات عنيفة.

ووفقًا لوكالة الأنباء الفلسطينية، فقد أصيب 4 فلسطينيين، أحدهم بالرصاص الحي في الوجه، وآخر بشظية في اليد، وآخران تعرّضا للدعس بعربة عسكرية أثناء قيادتهما لدراجة نارية.

من جهة أخرى، قال الجيش الإسرائيلي، إن القبة الحديدية تمكّنت من اعتراض طائرة مسيّرة قادمة من جنوب قطاع غزة.

من جانبها، أدانت وزارة الخارجية الفلسطينية «بأشد العبارات» الهجمات والاعتداءات على بلدة حوارة والقدس ومناطق مختلفة في الضفة.

وشجبت في بيان صحفي أصدرته أمس الأحد -وأوردته وكالة وفا الفلسطينية- «الدعوات التحريضية التي يطلقها غلاة المستوطنين على وسائل التواصل الاجتماعي، التي تدعو مجددًا لمحو حوارة».

وحذرت من خطورة بالغة لعودة شعار «محو حوارة»، وتعدّه تحريضًا مباشرًا وعلنيًا لارتكاب مجازر إبادة جماعية بحق المواطنين الفلسطينيين، ودعوات لتعميق جرائم التطهير العرقي، ليس على سمع وبصر الحكومة الإسرائيلية فقط، بل بدعم وزراء ومسؤولين فيها.

وأشارت إلى أن إخفاق المجتمع الدولي في اتخاذ إجراءات رادعة، وعقوبات نص عليها القانون الدولي ضد مرتكبي هذه الجرائم، شجع غلاة المستوطنين وجمعياتهم ومنظماتهم الإرهابية على ارتكاب مزيد من الجرائم، وإعادة إنتاج حرق ومحو حوارة.

وحمّلت الخارجية الفلسطينية الحكومة الإسرائيلية -برئاسة نتنياهو- المسؤولية الكاملة والمباشرة، عن انتهاكات وجرائم المستوطنين ضد المواطنين الفلسطينيين، وأرضهم وممتلكاتهم ومنازلهم ومركباتهم ومقدساتهم، في عموم الضفة المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

في هذا السياق، دعا رئيس حركة حماس في الخارج، خالد مشعل، مساء السبت، إلى مواجهة خطة الاحتلال الإسرائيلي لتهجير الفلسطينيين من الضفة الغربية.

ونقلت وكالة «معا» الفلسطينية عن مشعل قوله في كلمة مرئية مسجلة، خلال مهرجان الأقصى الـ22 في محافظة الكرك الأردنية، إن «حكومة بنيامين نتنياهو، التي تعدّ الأشد تطرفًا والأكثر إجرامًا في تاريخ الكيان، تستعجل حسم الصراع في الضفة والقدس المحتلة والمسجد الأقصى، ولهذا يقول الصهاينة إذا كان لكم يا فلسطينيين وطن فهو في الأردن، هذا ما قاله سموتريتش تحديدًا في باريس، وهذه هي حقيقة العقلية الصهيونية».

وحذّر رئيس المكتب السياسي السابق لحركة حماس، من أن «ما يجري ليس مجرد استيطان، بل المخطط هو تهجير أهل الضفة الغربية إلى الأردن».

وأضاف مشعل، في المؤتمر الذي جاء تحت عنوان «إنما الأقصى عقيدة»، أن «الاحتلال يريد أن يستهدف أمتنا جميعًا، وفي القلب منها فلسطين والأردن، ومن ثم هم يريدون تفريغ الضفة من أهلها، وحسم المعركة على القدس وتهويدها والسيطرة السياسية والدينية على هذه المدينة العظيمة، وكذلك حسم المعركة على الأقصى».

وأشار خالد مشعل، إلى أنه «لم يعُد المسجد الأقصى في خطر، بل هو اليوم في قلب هذا الخطر، الذي يكاد يحدق به تدنيسًا واقتحامًا، وعلى بعد خطوات من الهدم».

وتساءل مشعل «ماذا يبقى لنا إذا ضاعت الأرض والقدس والأقصى؟ هل ننتظر الندم أم نحن رجال المرحلة؟ بل نحن أمة الجهاد والمقاومة والاستشهاد، وهذه الأمة كانت دائمًا عند حسن الظن منذ فجر التاريخ»، حسب قوله.

وشدّد على أن «المقاومة الفلسطينية عند حسن الظن، وموضع الرهان في كلّ من قطاع غزة ومدن الضّفة الغربية، وأراضي 48، مشيرًا إلى أن «الشعب الفلسطيني على العهد»، وأن المعركة اليوم «معركة شرف ودين وعروبة وإسلام ومصير».

قوات إسرائيلية تنصب حاجز تفتيش قرب مكان إطلاق نار بقرية حوارة

اليمن : نحو ألفي انتهاك حوثي بحق المدنيين خلال عام ونصف

مقاتلون حوثيون

«وكالات» : كشف تقرير حقوقي حديث أن جماعة الحوثيين ارتكبت قرابة الألفي انتهاك جسيم بحق المدنيين في المحافظات اليمنية الخاضعة لسيطرتها خلال الـ18 شهراً الأخيرة.

وقالت «الشبكة اليمنية للحقوق والحريات»، في تقرير، إنها وثقت ارتكاب جماعة الحوثي نحو 1969 انتهاكا جسيماً بحق المدنيين في المحافظات الخاضعة لسيطرتها وذلك خلال العام 2022 والنصف الأول من العام 2023.

وأضاف التقرير أن هذه الانتهاكات تنوعت بين القتل والتعذيب والإخفاء والتشويه والعنف الجنسي والاغتصاب.

وقد «بلغت حالات القتل خارج نطاق القانون 486 جريمة قتل، منها 183 قتل مباشر، و61 قتل عناصر حوثية لأقاربهم، و34 اغتيالا، و18 إعداما ميدانيا».

وأشار التقرير إلى أن هذه الانتهاكات أسفرت أيضا عن إصابة نحو 284 مدنيا بإصابات متنوعة. كما سجل الفريق الميداني للشبكة «وقوع 31421 جريمة جنائية مختلفة، منها 22458 سرقة، و547 تزييف عملة».

وأوضح التقرير أن جماعة الحوثي زادت «بشكل هستيري» من وتيرة الجرائم التي ترتكبها بحق النازحين والمدنيين في محافظة مأرب، مضيفة أن هذه الجرائم «تفوق في وحشيتها جرائم أكبر التنظيمات الإرهابية مثل تنظيمي داعش والقاعدة»، على حد تعبير الشبكة.

وأكدت «الشبكة اليمنية للحقوق والحريات» أن زيادة وتوسع هذه الجرائم، التي تحققت من وقوعها، في المناطق الخاضعة لسيطرة الحوثيين، إنما هي «دلالة على أن الجماعة حوّلت اليمن إلى بيئة خصبة للجريمة والفساد المنظم».

من جهة أخرى أعلن برنامج الأغذية العالمي التابع للأمم المتحدة تقليص جميع برامجه الإغاثية الرئيسية في اليمن اعتباراً من نهاية سبتمبر المقبل، بسبب أزمة حادة بالتمويل.

وأكد البرنامج، في بيان، حاجته إلى مبلغ 1.05 مليار دولار خلال الستة الأشهر القادمة لدعم عملياته الإنسانية في اليمن، قائلاً إنه لم يتم تأمين سوى 28% فقط من هذه الموارد المطلوبة حتى الآن.

وأفاد أنه «يواجه أزمة تمويلية حادة لعملياته الإنسانية في اليمن، الأمر الذي سيُحتم عليه اتخاذ بعض القرارات الصعبة للغاية بشأن المزيد من تقليص المساعدات الغذائية التي يقدمها اعتباراً من نهاية سبتمبر المقبل».

وأشار إلى أن هذا التقليص سيؤثر على جميع البرامج الرئيسية التي يقوم البرنامج بتنفيذها على مستوى البلاد، وهي برنامج المساعدات الغذائية العامة، وبرنامج التغذية، وبرنامج التغذية المدرسية، وأنشطة تعزيز القدرة على الصمود.

ويتلقى حالياً نحو 13.1 مليون شخص في جميع أنحاء اليمن حصصاً غذائية عبر برنامج المساعدات الغذائية العامة.

وفي حال عدم الحصول على تمويل جديد، يتوقع البرنامج أن يتأثر قرابة 3 ملايين شخص في المناطق الواقعة شمال البلاد ونحو 1.4 مليون شخص في المناطق الواقعة جنوب البلاد.

ونقل البيان عن ريتشارد ريغان، ممثل برنامج الأغذية العالمي في اليمن قوله: «إننا نواجه وضعاً صعباً للغاية حيث يتعين علينا اتخاذ قرارات بشأن أخذ الطعام من الجياع لإطعام الأكثر جوعاً، في الوقت الذي لا يزال هناك الملايين من الأشخاص يعتمدون علينا من أجل البقاء على قيد الحياة».

وأضاف: «ليس من السهل اتخاذ مثل هذا القرار كوننا ندرك تماماً المعاناة التي ستترتب على مثل هذا التقليص في المساعدات».

ويعتمد أكثر من ثلثي اليمنيين على المساعدات للاستمرار وسط أزمة اقتصادية طاحنة تسبّبت بها الحرب وانهيار العملة والقيود المفروضة على عمليات الاستيراد والتجارة مع الخارج.

ووفق برنامج الأغذية العالمي، يعاني أكثر من 17 مليون شخص انعدام الأمن الغذائي، من أصل إجمالي عدد سكان البلاد المقدّر بنحو 30 مليوناً، كما يحتاج 2.2 مليون طفل دون الخامسة ومليون امرأة لعلاج جراء سوء تغذية حاد.

من ناحية أخرى خلّفت ميليشيا الحوثي حقول ألغام وراءها عقب فرارها من عدة مناطق ريفية في مديرية قعطبة شمال محافظة الضالع، جنوب اليمن.

سوريا : إغلاق تام للطرق بالسويداء احتجاجا على «تردي» الوضع الاقتصادي

من مظاهرات سابقة في السويداء

«وكالات» : أفاد المرصد السوري لحقوق الإنسان أمس الأحد أن مدينة السويداء، جنوب شرقي دمشق، تشهد إغلاقا تاما لجميع الطرق الرئيسية والفرعية المؤدية للمدينة من قبل عشرات المواطنين.

وذكر المرصد أن عشرات السكان تجمعوا للاحتجاج على تردي الوضع لاقتصادي ولتطبيق عصيان مدني أعلنته عشائر السويداء، كما تشهد جميع الدوائر الحكومية والمحلات التجارية «إغلاقا تاما وسط انعدام» لحركة المرور.

وأضاف المرصد أنه تم الإعلان عن تأجيل الامتحانات التي كانت مقررة أمس في فرع جامعة دمشق بمدينة السويداء ليوم آخر نتيجة العصيان المدني التام واستمرار الاحتجاجات المناوئة للحكومة السورية احتجاجاً على «انهيار» الواقع المعيشي والاقتصادي.

وقال مسؤولون ووسائل إعلام رسمية الأربعاء الماضي إن سوريا رفعت أسعار الوقود وغيره من المنتجات البترولية مجددا، مع خفض الحكومة الدعم تدريجيا لدعم المالية العامة في اقتصاد يئن تحت وطأة حرب أهلية استمرت أكثر من عشرة أعوام.

بدأ تطبيق رفع الأسعار بعد منتصف ليل الأربعاء، وجاء في وقت إعلان الحكومة زيادة رواتب ومعاشات موظفي القطاع العام بنسبة 100% لمساعدة السكان في التكيف مع ارتفاع تكاليف المعيشة وتأثير خفض الدعم.

الجيش التشادي يقصف مواقع للمعارضة داخل ليبيا وجبهة الوفاق تتوعد بالرد

«وكالات» : أفاد مصدر في الرئاسة التشادية للجزيرة بأن الجيش قصف مواقع المعارضة المسلحة التشادية داخل الأراضي الليبية وتمكن من تدمير مخازن عتاد وأسلحة، وذلك بموافقة الحكومة الليبية.

كما ذكرت جبهة الوفاق من أجل التغيير في تشاد أن القصف أدى لمقتل 4 من مسلحي المعارضة، وأعلنت إلغاء وقف إطلاق النار المعلن في أبريل 2021.

وقالت الجبهة في بيان أصدرته «أعلن المجلس العسكري الحاكم.. لتوه الحرب علينا. لذلك، تعلن الجبهة إنهاء وقف إطلاق النار من جانب واحد الذي أعلنته في أبريل 2021 وتؤكد للمجلس العسكري أن رد فعلها سيكون سريعا وغير مقيد».

وينذر الإعلان الذي أصدرته الجبهة يوم الجمعة باحتمال عودة الأعمال القتالية الشاملة بين الحكومة التي يقودها الجيش وجبهة التغيير والوفاق في تشاد.

وكان القتال قد أودى بحياة الرئيس إدريس ديبي في ساحة المعركة عام 2021، قبل أن يتولى ابنه محمد إدريس ديبي السلطة.

ومنذ ذلك الحين، يسعى ديبي بصفته رئيسا مؤقتا إلى دعم الوفاق مع مختلف الجماعات المسلحة المتمردة في تشاد، وأصدر عفوا عن مئات السجناء التابعين لجبهة التغيير والوفاق لتشجيعها على المشاركة في محادثات السلام بصورة كاملة.

من ناحية أخرى بحث رئيسا مجلسي الرئاسي الليبي محمد المنفي، والنواب عقيلة صالح، واللواء المتقاعد خليفة حفتر آخر مستجدات المسار السياسي في البلاد، وذلك خلال اجتماع في مدينة بنغازي هو الأول من نوعه بين المسؤولين الثلاثة.

وذكر بيان صادر عن الاجتماع أن المنفي وصالح وحفتر اتفقوا على «التأكيد على الملكية الوطنية لأي عمل سياسي وحوار وطني، وعدم المشاركة في أي لجان إلا بالإطار الوطني الداخلي دون غيره».

كما اتفقوا على أن يتولى مجلس النواب اتخاذ كافة الإجراءات الكفيلة باعتماد القوانين الانتخابية المحالة إليه من لجنة (6+6) بعد استكمال أعمالها واجتماعاتها لوضعها موضع التنفيذ.

وأشاد البيان بدور رئيس بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا عبد الله باتيلي؛ الداعم للتوافقات المحلية وصولا للانتخابات الرئاسية والبرلمانية.

وفور عودته إلى طرابلس، أطلع رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي -مساء السبت- رئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة، ورئيس حكومة الوحدة الوطنية المؤقتة عبد الحميد الدبيبة، على نتائج اجتماع بنغازي.

كما أطلع رئيس المجلس الرئاسي الليبي محمد المنفي -في اتصال هاتفي مساء السبت- المبعوث الأممي عبد الله باتيلي على نتائج اجتماع بنغازي.

وأعرب باتيلي -في تدوينة عبر حسابه على موقع إكس (تويتر)- عن ترحيبه بتنسيق المنفي مع بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا، والذي يندرج ضمن الجهود المشتركة لتشجيع توافق واسع بين كافة الأطراف الليبية.

وجدد المبعوث الأممي التزامه بدعم الليبيين في مساعيهم للتوصل إلى اتفاق يمهد الطريق لإجراء انتخابات شاملة وسلمية.

وتأتي كل تلك التحركات الليبية والأممية من أجل بلوغ انتخابات العام الجاري لحل أزمة صراع على السلطة بين حكومة عينها مجلس النواب مطلع العام الماضي، وحكومة الوحدة الوطنية برئاسة عبد الحميد الدبيبة، الذي يرفض التسليم إلا لحكومة تكلف من قبل برلمان جديد.

دبابة تابع للجيش التشادي على مقربة من القصر الرئاسي بالعاصمة نجامينا